دراســـات

الجغرافيا كسلاح في الصراعات المعاصرة

دراسة استراتيجية للحالة الإيرانية

وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والدولي

بقلـــم

بختيـــار أحمـــد صالـــح

باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

لطالما شكلت الجغرافيا أحد الأعمدة الأساسية في بناء القوة السياسية والعسكرية للدول، إذ فرض الموقع الجغرافي، وطبيعة التضاريس، والمنافذ البحرية، والممرات الاستراتيجية، قيوداً وفرصاً أثرت بصورة مباشرة في مسار الحروب والعلاقات الدولية. فمنذ الحضارات القديمة وحتى العصر الحديث، لم تكن الجغرافيا مجرد إطار مكاني تتحرك داخله الدول، بل كانت عاملاً حاسماً في صياغة استراتيجياتها الدفاعية والهجومية، وتحديد مكانتها في النظام الدولي.

ورغم الثورة التكنولوجية الهائلة التي شهدها القرن الحادي والعشرون، بما في ذلك الصواريخ فرط الصوتية، والطائرات المسيّرة، والذكاء الاصطناعي، والحرب السيبرانية، فإن الأحداث الدولية الأخيرة تؤكد أن الجغرافيا لم تفقد أهميتها، بل أعادت تشكيل دورها بطرق جديدة. فقد أظهرت المواجهة بين إيران و"إسرائيل" والولايات المتحدة أن السيطرة على الممرات البحرية، والقدرة على استغلال التضاريس، واستخدام العمق الاستراتيجي، لا تزال عناصر مؤثرة في حسابات الردع وإدارة الصراع.

وتبرز الحالة الإيرانية بوصفها نموذجاً واضحاً لهذا التحول؛ إذ نجحت إيران، رغم العقوبات الاقتصادية والفجوة الكبيرة في ميزان القوة العسكرية مقارنة بالولايات المتحدة، في بناء استراتيجية تعتمد على توظيف الجغرافيا كأداة لتعويض النقص في القدرات التقليدية. فقد أسهمت السواحل الطويلة المطلة على الخليج العربي وخليج عُمان، والسيطرة على الضفة الشمالية لمضيق هرمز، والانتشار في عدد من الجزر الاستراتيجية، في توفير بيئة ملائمة لتطبيق عقيدة عسكرية تقوم على منع الوصول وحرمان الخصم من حرية الحركة، مستندة إلى الصواريخ الدقيقة، والطائرات المسيّرة، والزوارق السريعة، والألغام البحرية، والحرب الإلكترونية.

كما أن الأهمية العالمية لمضيق هرمز، الذي تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط والغاز المنقولة بحراً، تجعل أي تهديد للملاحة فيه ذا تأثير يتجاوز حدود الإقليم ليطال الاقتصاد العالمي بأسره. ولذلك، فإن القوة الجغرافية لإيران لا تتمثل فقط في قدرتها العسكرية، بل في قدرتها على التأثير في أسواق الطاقة، وسلاسل الإمداد، وقرارات القوى الكبرى، وهو ما يمنحها أوراق ضغط استراتيجية يصعب تجاهلها.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية في ظل تصاعد المنافسة الجيوسياسية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وازدياد الاعتماد العالمي على الممرات البحرية، الأمر الذي يجعل فهم العلاقة بين الجغرافيا والقوة أمراً ضرورياً لصناع القرار والباحثين في مجالات الأمن القومي والاستراتيجية العسكرية.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: كيف نجحت إيران في تحويل موقعها الجغرافي إلى أداة ردع استراتيجية، وما هي الدروس التي تقدمها هذه التجربة لفهم طبيعة الصراعات المعاصرة؟

وينبثق عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالجغرافيا كسلاح في الفكر الاستراتيجي المعاصر؟
2. كيف أسهمت الخصائص الجغرافية لإيران في صياغة عقيدتها العسكرية؟
3. ما الدور الذي يؤديه مضيق هرمز في تعزيز النفوذ الإيراني؟
4. كيف تؤثر الجغرافيا الإيرانية في أمن الطاقة العالمي؟
5. ما انعكاسات النموذج الإيراني على الاستراتيجيات العسكرية للدول الإقليمية والقوى الكبرى؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن التقدم التكنولوجي لم يقلل من أهمية الجغرافيا، بل عزز من قيمتها الاستراتيجية، من خلال تمكين الدول من استثمار مزاياها الطبيعية لبناء قدرات ردع غير متماثلة تحقق تأثيراً يفوق إمكاناتها العسكرية التقليدية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان مفهوم الجغرافيا كسلاح في الفكر العسكري المعاصر.
2. تحليل الخصائص الجغرافية لإيران وأثرها في بناء استراتيجيتها الدفاعية.
3. دراسة أهمية مضيق هرمز باعتباره أحد أهم نقاط الاختناق البحرية في العالم.
4. تحليل العلاقة بين الجغرافيا والحرب غير المتماثلة.
5. تقييم انعكاسات النموذج الإيراني على أمن الطاقة العالمي والأمن الإقليمي.
6. استخلاص الدروس الاستراتيجية التي يمكن الاستفادة منها في البيئات الجيوسياسية الأخرى.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على مزيج من المناهج البحثية، يتمثل في:

1. المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الخصائص الجغرافية والعسكرية لإيران.
2. منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على الحالة الإيرانية كنموذج لتوظيف الجغرافيا في الصراع.
3. المنهج الجيوبوليتيكي لتحليل العلاقة بين الموقع الجغرافي والسلوك الاستراتيجي للدول.
4. المنهج المقارن عند الإشارة إلى تجارب تاريخية مشابهة، مثل حرب الناقلات في ثمانينيات القرن الماضي، أو استراتيجيات منع الوصول لدى قوى أخرى.

الفصل الأول: الإطار النظري: الجغرافيا والقوة في الفكر الاستراتيجي

أولاً: مفهوم الجغرافيا العسكرية

لم تعد الجغرافيا في الدراسات الأمنية الحديثة مجرد وصف للتضاريس أو الحدود السياسية، بل أصبحت أحد أهم عناصر القوة الوطنية، وعاملاً مؤثراً في بناء العقائد العسكرية وتحديد خيارات السياسة الخارجية. فالدولة لا تختار موقعها الجغرافي، لكنها تستطيع توظيفه لتعظيم قوتها أو الحد من نقاط ضعفها. ومن هذا المنطلق، تنظر الأدبيات الاستراتيجية إلى الجغرافيا بوصفها مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الموارد البشرية أو الاقتصادية أو التكنولوجية.

وتُعرَّف الجغرافيا العسكرية بأنها فرع من فروع الجغرافيا التطبيقية يدرس تأثير العوامل الطبيعية والبشرية في التخطيط العسكري وإدارة العمليات القتالية، ويحلل كيفية توظيف التضاريس والمناخ والسواحل والممرات المائية والموارد الطبيعية في تحقيق الأهداف العسكرية. وتشمل موضوعاتها دراسة الجبال والسهول والصحاري، وشبكات النقل والاتصالات، والكثافة السكانية، والموانئ، والمطارات، والمضائق البحرية، وغيرها من العناصر التي تؤثر في حركة القوات وإدامة العمليات.

وقد أدت التحولات التي شهدتها الحروب الحديثة إلى توسيع مفهوم الجغرافيا العسكرية ليشمل الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي، إلا أن البيئة الطبيعية ما زالت تمثل الأساس الذي تُبنى عليه معظم الاستراتيجيات العسكرية. فحتى أكثر الجيوش تطوراً تعتمد في النهاية على الموانئ، والقواعد الجوية، وخطوط الإمداد، والممرات البحرية، وهي جميعها عناصر جغرافية تحدد قدرة الدولة على استخدام القوة أو الدفاع عن مصالحها.

الجغرافيا كعامل للقوة والضعف

تؤثر الجغرافيا في الأمن القومي للدول بطرق متعددة، فقد تمنحها حماية طبيعية، كما هو الحال بالنسبة للدول الجزرية، أو تجعلها عرضة للغزو إذا كانت تقع في سهول مفتوحة أو على حدود طويلة يصعب الدفاع عنها. **ومن أبرز الأبعاد التي تحدد القيمة الاستراتيجية للجغرافيا:**

1. **الموقع الجغرافي:** ويشمل موقع الدولة بالنسبة إلى الممرات التجارية، والمحيطات، والدول المجاورة، ومناطق الصراع.
2. **التضاريس:** إذ تؤثر الجبال والأنهار والصحاري والغابات في حركة القوات وفي إمكانات الدفاع والهجوم.
3. **العمق الاستراتيجي:** وهو المسافة التي تفصل بين الحدود والمراكز الحيوية، والتي تمنح الدولة قدرة أكبر على امتصاص الضربات وإعادة تنظيم قواتها.
4. **المنافذ البحرية:** إذ تمنح السواحل الطويلة فرصاً للتجارة، وتوسيع النفوذ البحري، وإقامة قواعد عسكرية.
5. **الموارد الطبيعية:** ولا سيما النفط والغاز والمعادن والمياه، التي أصبحت أهدافاً رئيسة في الصراعات الدولية.

وقد أثبتت الحروب الحديثة أن الدول التي تحسن استغلال هذه العناصر تستطيع تعويض جوانب من ضعفها

وقد أثبتت الحروب الحديثة أن الدول التي تحسن استغلال هذه العناصر تستطيع تعويض جوانب من ضعفها العسكري أو الاقتصادي، بينما قد تعجز دول أكثر تقدماً تقنياً عن تحقيق أهدافها إذا تجاهلت القيود التي تفرضها الجغرافيا.

ثانياً: مفهوم الجيوبوليتيك

يرتبط مفهوم الجيوبوليتيكبالعلاقة بين الجغرافيا والسياسة والقوة. ويُستخدم المصطلح لتحليل كيفية تأثير الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والممرات الاستراتيجية في سلوك الدول، وفي تشكيل التحالفات والصراعات الدولية.

ويُعد الجيوبوليتيك أكثر شمولاً من الجغرافيا العسكرية؛ إذ لا يقتصر على دراسة العمليات القتالية، وإنما يبحث في تأثير البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية، والتنمية الاقتصادية، والأمن القومي، والتوازنات الدولية. ومن ثم، فإن فهم السلوك الاستراتيجي للدول يتطلب الجمع بين التحليل الجغرافي والتحليل السياسي والاقتصادي والعسكري.

وفي العقود الأخيرة، توسع مفهوم الجيوبوليتيك ليشمل موضوعات جديدة، مثل أمن الطاقة، وسلاسل الإمداد العالمية، والكابلات البحرية، والفضاء الإلكتروني، إلا أن المبادئ الأساسية بقيت ثابتة؛ فالدول لا تزال تتنافس على السيطرة على الممرات البحرية، والمضائق، والموانئ، والمناطق الغنية بالموارد.

ثالثاً: تطور الفكر الجيوسياسي

1. القوة البحرية عند ألفرد ماهان: يُعد ألفرد ماهان من أبرز منظري الاستراتيجية البحرية في أواخر القرن التاسع عشر. وفي كتابه The Influence of Sea Power upon History، رأى أن السيطرة على البحار هي العامل الحاسم في بناء القوة العالمية، وأن ازدهار الدول يرتبط بقدرتها على حماية طرق التجارة وامتلاك أساطيل بحرية قوية. وحدد ماهان ستة عوامل تؤثر في القوة البحرية، من أبرزها الموقع الجغرافي، وطول السواحل، وعدد الموانئ، والقدرات الاقتصادية، والطابع البحري للمجتمع. وما تزال أفكاره تؤثر في الاستراتيجيات البحرية للقوى الكبرى، ومنها الولايات المتحدة والصين والهند. وتُظهر الحالة الإيرانية أن السيطرة الكاملة على البحر ليست شرطاً لتحقيق الردع؛ فإيران لا تسعى إلى منافسة الأساطيل الكبرى، وإنما إلى جعل البيئة البحرية شديدة الخطورة بالنسبة لخصومها، وهو تطور يعكس انتقال الفكر البحري من مفهوم السيطرة إلى مفهوم الحرمان.

2. نظرية قلب الأرض عند هالفورد ماكيندر: طرح هالفورد ماكيندر في مطلع القرن العشرين نظريته الشهيرة المعروفة بـ(قلب الأرض)، والتي اعتبرت أن السيطرة على الكتلة البرية في أوراسيا تمثل مفتاح الهيمنة العالمية. وقد لخّص فكرته في مقولته الشهيرة: من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم. ورغم تعرض هذه النظرية للنقد، فإنها

أسهمت في ترسيخ فكرة أن الجغرافيا تفرض قيوداً وفرصاً لا يمكن تجاهلها، وأن الموقع الاستراتيجي يظل عاملاً حاسماً في ميزان القوى.

3. نظرية حافة الأرض عند نيكولاس سبيكمان: جاء نيكولاس سبيكمان ليعيد صياغة الفكر الجيوسياسي، معتبراً أن المناطق الساحلية المحيطة بقلب أوراسيا، أو ما يعرف بحافة الأرض، هي مفتاح السيطرة على النظام الدولي. وقد أثرت هذه الرؤية في سياسات الاحتواء الأمريكية خلال الحرب الباردة، ولا تزال حاضرة في الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتُعد منطقة الخليج العربي، التي تقع إيران في قلبها، مثالاً واضحاً على أهمية حافة الأرض، إذ تمثل نقطة التقاء بين آسيا و"الشرق الأوسط" والمحيط الهندي، وتضم أهم ممرات الطاقة العالمية.

رابعاً: الجغرافيا في الحروب الحديثة

كان الاعتقاد السائد مع انتشار الأسلحة الدقيقة والطائرات المسيّرة والأقمار الصناعية أن التكنولوجيا ستُضعف تأثير الجغرافيا. غير أن التجارب الحديثة، من أفغانستان وأوكرانيا إلى البحر الأحمر والخليج، أثبتت العكس؛ إذ أصبحت التكنولوجيا أداة لتعظيم قيمة الجغرافيا، لا لإلغائها. فالدول التي تمتلك مضائق بحرية، أو تضاريس جبلية معقدة، أو عمقاً استراتيجياً واسعاً، أصبحت قادرة على توظيف المسيّرات والصواريخ وأنظمة الاستشعار لتعزيز قدرتها على الردع، ورفع تكلفة أي عمل عسكري ضدها. وفي هذا السياق، تمثل إيران نموذجاً متقدماً لهذا التوجه؛ فهي توظف موقعها الجغرافي، وسواحلها الطويلة، وجزرها الاستراتيجية، وشبكة صواريخها ومسيّراتها ضمن عقيدة منع الوصول وحرمان الخصم من حرية العمل التي تهدف إلى جعل أي هجوم محتمل مكلفاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

الفصل الثاني: الجغرافيا الإيرانية: من عامل طبيعي إلى أداة استراتيجية

إذا كانت النظريات الجيوبوليتيكية تؤكد أن الموقع الجغرافي يمثل أحد أهم مصادر القوة، فإن الحالة الإيرانية تُعد من أبرز الأمثلة المعاصرة على توظيف الجغرافيا في بناء استراتيجية ردع شاملة. فإيران لم تعتمد فقط على تطوير قدراتها الصاروخية أو برامجها الخاصة بالطائرات المسيّرة، بل بنت عقيدتها الدفاعية على استثمار البيئة الجغرافية المحيطة بها، بحيث أصبحت الجبال، والسواحل، والمضائق، والجزر، والعمق الاستراتيجي، عناصر متكاملة ضمن منظومة الأمن القومي.

لقد أدرك صانع القرار الإيراني، منذ انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، أن تحقيق تكافؤ عسكري تقليدي مع الولايات المتحدة أو القوى الغربية أمر بالغ الصعوبة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية. لذلك، اتجهت إيران إلى استراتيجية تقوم على تعظيم المزايا الجغرافية ودمجها مع الحرب غير المتماثلة، بما يسمح بإلحاق خسائر كبيرة بالخصم ورفع تكلفة أي تدخل عسكري مباشر.

أولاً: الموقع الجغرافي لإيران وأهميته الاستراتيجية

تقع إيران في قلب منطقة تعد من أكثر مناطق العالم حساسية من الناحية الجيوسياسية، إذ تربط بين "الشرق الأوسط" وآسيا الوسطى وجنوب آسيا والقوقاز، وتشرف على أهم ممرات الطاقة البحرية في العالم. وتحد إيران سبع دول برية، هي العراق، تركيا، أرمينيا، أذربيجان، تركمانستان، أفغانستان، باكستان. كما تطل جنوباً على الخليج العربي وخليج عُمان، ما يمنحها منفذاً مباشراً إلى المحيط الهندي عبر بحر العرب. ويجعل هذا الموقع إيران نقطة التقاء بين عدة أقاليم استراتيجية، وهو ما منحها أهمية مستمرة في حسابات القوى الكبرى، سواء خلال الحرب الباردة أو في البيئة الدولية الراهنة. **ومن منظور الأمن القومي، يوفر هذا الموقع مزايا عديدة، أهمها:**

1. السيطرة على أحد أهم الممرات البحرية العالمية.
2. امتلاك عمق استراتيجي كبير مقارنة بمعظم دول الخليج.
3. سهولة التواصل مع شبكات الحلفاء الإقليميين.
4. القدرة على التأثير في طرق التجارة والطاقة.

ثانياً: العمق الاستراتيجي

تبلغ مساحة إيران نحو 1.65 مليون كيلومتر مربع، وهي ثاني أكبر دولة في "الشرق الأوسط" بعد المملكة العربية السعودية، ويبلغ عدد سكانها قرابة 90 مليون نسمة، ما يوفر قاعدة بشرية وصناعية كبيرة نسبياً. ويُعد العمق الجغرافي أحد أهم عناصر القوة الإيرانية، إذ يصعب على أي قوة خارجية تنفيذ حملة عسكرية برية واسعة دون تحمل تكاليف بشرية ولوجستية مرتفعة. **ويظهر تأثير العمق الاستراتيجي في عدة مجالات:**

1. **استيعاب الضربات:** يسمح اتساع الأراضي الإيرانية بتوزيع المنشآت العسكرية والصناعية والنووية على مسافات كبيرة، ما يقلل من فاعلية الضربات الجوية المركزة.
2. **إعادة الانتشار:** تستطيع القوات الإيرانية نقل الوحدات العسكرية بين عدة جبهات داخلية دون الحاجة إلى عبور حدود دولية، وهو ما يمنحها مرونة عملياتية عالية.
3. **إخفاء القدرات العسكرية:** تنتشر العديد من القواعد الصاروخية داخل المناطق الجبلية، وفي منشآت محصنة تحت الأرض، الأمر الذي يزيد من صعوبة اكتشافها أو تدميرها بالكامل.

ثالثاً: التضاريس ودورها في الدفاع

تتميز إيران بتضاريس معقدة تجعل العمليات العسكرية التقليدية أكثر صعوبة، **ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقاليم رئيسة:**

1. **سلسلة جبال زاغروس:** تمتد جبال زاغروس بمحاذاة الحدود الغربية، وتشكل حاجزاً طبيعياً بين إيران والعراق. وتؤدي هذه الجبال وظائف عسكرية مهمة، منها إبطاء تقدم القوات البرية، توفير مواقع دفاعية مرتفعة، حماية المنشآت العسكرية، إنشاء مخازن وأنفاق تحت الأرض ونشر بطاريات الصواريخ والرادارات. وقد أثبتت الحرب

العراقية-الإيرانية أهمية هذه السلسلة الجبلية في الحد من قدرة القوات المهاجمة على تحقيق اختراقات سريعة.

2. **سلسلة جبال البرز:** تقع شمال البلاد، وتمتد بمحاذاة بحر قزوين وتتميز بارتفاعات شاهقة تجعلها مناسبة لإنشاء مراكز القيادة، مواقع الدفاع الجوي، محطات الرادار بعيدة المدى، منشآت الاتصالات العسكرية.

3. **الهضبة الإيرانية:** تشكل معظم مساحة البلاد، وتمنح القوات المسلحة حرية كبيرة في إعادة الانتشار وتحريك القوات بين مختلف المناطق.

4. **الصحاري:** تضم إيران صحاري واسعة مثل صحراء لوط ،صحراء كوير ورغم قسوة البيئة، فإن هذه المناطق تشكل عائقاً أمام العمليات البرية، كما يمكن استغلالها لإخفاء بعض المنشآت العسكرية.

رابعاً: السواحل الإيرانية

يبلغ طول السواحل الإيرانية على الخليج العربي وخليج عُمان نحو 1800 كيلومتر، وهو من أطول الخطوط الساحلية في المنطقة. **وتوفر هذه السواحل مزايا استراتيجية متعددة، منها:**

1. **نشر الصواريخ الساحلية:** تستطيع إيران نشر منظومات صاروخية مضادة للسفن على امتداد الساحل، مما يسمح بتغطية مساحات واسعة من الخليج.

2. **تشغيل الطائرات المسيّرة :** تتيح السواحل إنشاء قواعد متقدمة للمسيّرات البحرية والجوية، بما يعزز قدرات المراقبة والاستطلاع والاستهداف.

3. **الحرب البحرية:** غير المتماثلة بدلاً من بناء أسطول بحري ضخم، اعتمدت إيران على مفهوم الأسطول الموزع، الذي يقوم على استخدام الزوارق السريعة المسلحة، الزوارق الانتحارية، الغواصات الصغيرة، الألغام البحرية و الصواريخ الساحلية. ويهدف هذا الأسلوب إلى تشتيت الخصم وإجباره على استهلاك موارد كبيرة لمواجهة تهديدات منخفضة الكلفة.

خامساً: الجزر الإيرانية وأهميتها العسكرية

تمنح الجزر المنتشرة عند مدخل الخليج العربي إيران نقاط ارتكاز متقدمة لتعزيز سيطرتها على المجال البحري ومن أبرزها: جزيرة قشم، جزيرة هرمز، جزيرة لارك، جزيرة أبو موسى. وتؤدي هذه الجزر أدواراً عسكرية واستخباراتية متعددة، من أبرزها مراقبة حركة السفن التجارية والعسكرية، نشر أنظمة الرادار والاستطلاع الإلكتروني، استضافة بطاريات الصواريخ الساحلية، دعم عمليات القوات البحرية وتوفير قواعد انطلاق للمسيّرات. وقد أصبحت هذه الجزر جزءاً أساسياً من شبكة الدفاع البحري الإيرانية، إذ تعمل بصورة مترابطة مع القواعد المنتشرة على الساحل.

سادساً: الجغرافيا كجزء من عقيدة الردع الإيرانية

لم تتعامل إيران مع الجغرافيا بوصفها ظرفاً ثابتاً، بل حولتها إلى عنصر فاعل في عقيدتها العسكرية. فبدلاً من السعي إلى مواجهة مباشرة مع القوى البحرية الكبرى، ركزت على استغلال تضاريسها وسواحلها ومضيق هرمز لفرض معادلة تقوم على رفع كلفة التدخل العسكري. ويتجسد ذلك في دمج الصواريخ الدقيقة، والطائرات المسيّرة، والألغام البحرية، والزوارق السريعة، وأنظمة الاستطلاع ضمن بيئة جغرافية معقدة تجعل أي حملة عسكرية ضدها أكثر صعوبة. وبهذا المعنى، أصبحت الجغرافيا الإيرانية جزءاً من منظومة الردع الوطنية، وليست مجرد خلفية طبيعية للعمليات العسكرية.

الفصل الثالث: مضيق هرمز، الجغرافيا كسلاح استراتيجي في أمن الطاقة العالمي

يمثل مضيق هرمز أحد أهم النماذج في التاريخ المعاصر لتحول الجغرافيا من عنصر طبيعي إلى أداة استراتيجية تؤثر في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي. فالمضيق ليس مجرد ممر بحري يربط الخليج العربي بخليج عُمان وبحر العرب، بل هو نقطة اختناقتمنح الدولة التي تملك القدرة على التأثير فيه نفوذاً يتجاوز حدودها الجغرافية.وقد أدركت إيران مبكراً أن السيطرة العسكرية المطلقة على المضيق ليست ضرورية لتحقيق أهدافها، بل يكفي امتلاك القدرة على تعطيل الملاحة أو رفع مستوى المخاطر أمام السفن التجارية والعسكرية، وهو ما يجعل تكلفة استخدام هذا الممر مرتفعة بالنسبة للخصوم. ومن هنا أصبحت الجغرافيا جزءاً من استراتيجية الردع الإيرانية، حيث يتحول الموقع الجغرافي إلى مصدر للقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

أولاً: الأهمية الجغرافية لمضيق هرمز

يقع مضيق هرمز بين الساحل الجنوبي لإيران من جهة، وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى، ويربط الخليج العربي بخليج عُمان، ثم بالمحيط الهندي. وتتمثل أهميته الجغرافية في عدة عناصر اذ يمثل المنفذ البحري الوحيد لمعظم الدول المصدرة للنفط في الخليج، يربط بين أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم والأسواق الدولية، يشكل عقدة رئيسة في شبكة التجارة البحرية العالمية، تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز المنقولة بحراً وتعتمد عليه اقتصادات آسيوية كبرى مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية في تأمين احتياجاتها من الطاقة.

ويتميز المضيق بضيقه النسبي، إذ لا تتجاوز المسافة بين ضفتيه في أضيق نقاطه عشرات الكيلومترات، بينما تكون ممرات الملاحة الفعلية أضيق من ذلك بكثير بسبب تقسيمها إلى قنوات مخصصة لحركة الدخول والخروج. وتمنح هذه الخصائص الطبيعية أفضلية تكتيكية للدولة المطلة على الضفة الشمالية، حيث يمكن مراقبة حركة السفن واستهدافها بوسائل متعددة إذا اندلع نزاع مسلح.

ثانياً: مضيق هرمز في الفكر العسكري الإيراني

منذ نهاية الحرب العراقية-الإيرانية، تطور التفكير العسكري الإيراني من مفهوم الدفاع التقليدي إلى مفهوم الردع بالتهديد. وفي هذا السياق، أصبح مضيق هرمز محوراً رئيساً في العقيدة العسكرية الإيرانية. وتقوم هذه العقيدة على فرضية أساسية مفادها أن الولايات المتحدة وحلفاءها يعتمدون بدرجة كبيرة على استمرار تدفق النفط الخليجي، وبالتالي فإن أي تهديد لهذا التدفق يمكن أن يفرض ضغوطاً اقتصادية وسياسية تتجاوز نتائج المواجهة العسكرية المباشرة. وبناءً على ذلك، لم تهدف إيران إلى إغلاق المضيق بصورة دائمة، لأن ذلك سيضر أيضاً باقتصادها وبعلاقاتها مع شركائها التجاريين، وإنما ركزت على امتلاك قدرة موثوقة على تعطيل الملاحة مؤقتاً أو زيادة المخاطر بما يرفع تكاليف النقل والتأمين ويؤثر في أسواق الطاقة العالمية.

ثالثاً: أدوات السيطرة الإيرانية على المضيق

تعتمد إيران على مزيج من الوسائل العسكرية التقليدية وغير التقليدية، **بحيث تتكامل الجغرافيا مع التكنولوجيا الحديثة. ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى عدة محاور:**

1. **الصواريخ الساحلية:** نشرت إيران على امتداد سواحلها الجنوبية، وكذلك في بعض الجزر الاستراتيجية، منظومات صاروخية مضادة للسفن ذات مديات مختلفة، قادرة على تغطية أجزاء واسعة من الخليج ومضيق هرمز. وتتميز هذه الصواريخ بعدة خصائص منها سرعة الانتشار، إمكانية الإخفاء داخل الأنفاق والمنشآت المحصنة، القدرة على تغيير مواقع الإطلاق باستمرار وصعوبة استهدافها قبل الإطلاق. ويمنح ذلك إيران قدرة على تهديد السفن العسكرية والتجارية دون الحاجة إلى خوض معركة بحرية تقليدية.
2. **الألغام البحرية:** تُعد الألغام البحرية من أكثر الوسائل فعالية في بيئة بحرية ضيقة مثل مضيق هرمز، لأنها منخفضة الكلفة مقارنة بالوسائل المستخدمة في اكتشافها وإزالتها. وتكمن خطورتها في أنها تعطل حركة السفن، تفرض عمليات تمشيط طويلة ومعقدة، ترفع أقساط التأمين البحري وتؤخر حركة التجارة حتى في حال عدم وقوع خسائر مباشرة. وقد أثبتت تجارب تاريخية أن مجرد احتمال وجود ألغام بحرية قد يكون كافياً لإرباك الملاحة الدولية.
3. **الزوارق السريعة:** طورت إيران أسلوباً قتالياً يعتمد على أعداد كبيرة من الزوارق السريعة المسلحة بالصواريخ والرشاشات الثقيلة، تعمل بصورة متزامنة ضمن تكتيكات السرب البحريويهدف هذا الأسلوب إلى تشتيت دفاعات السفن الكبيرة، تنفيذ هجمات مفاجئة، إجبار الخصم على استخدام وسائل دفاعية مرتفعة الكلفة ضد أهداف منخفضة الكلفة، زيادة الضغط النفسي على أطقم السفن.
4. **الطائرات المسيّرة:** أصبحت الطائرات المسيّرة جزءاً أساسياً من منظومة الدفاع البحري الإيرانية، حيث تستخدم في الاستطلاع، مراقبة السفن، تصحيح نيران الصواريخ، تنفيذ هجمات مباشرة وجمع المعلومات الاستخباراتية. وتوفر هذه الوسائل قدرة على مراقبة مستمرة للمجال البحري بتكلفة أقل من الطيران المأهول.
5. **الحرب الإلكترونية:** إلى جانب الوسائل التقليدية، تولي إيران اهتماماً متزايداً بالحرب الإلكترونية، بما في ذلك

التشويش على الاتصالات وأنظمة الملاحة والأجهزة الإلكترونية، بهدف زيادة تعقيد البيئة العملياتية أمام القوات المعادية.

رابعاً: مضيق هرمز كسلاح اقتصادي

لم تعد القوة العسكرية تقاس فقط بعدد الدبابات والطائرات، بل أصبحت القدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي أحد أهم أدوات الردع. وفي هذا السياق، يمثل مضيق هرمز رافعة اقتصادية ذات تأثير عالمي. فأي اضطراب في الملاحة البحرية قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، زيادة تكاليف النقل البحري، ارتفاع أسعار التأمين على السفن، اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، زيادة معدلات التضخم في الدول المستوردة للطاقة، وارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء والصناعات البتروكيميائية والأسمدة. وبذلك، تتحول الجغرافيا إلى أداة ضغط اقتصادية قد تحقق آثاراً استراتيجية دون الحاجة إلى مواجهة عسكرية واسعة.

خامساً: حرب الناقلات... أول اختبار للجغرافيا كسلاح

يُعد ما عُرف بحرب الناقلات خلال الحرب العراقية-الإيرانية أول تطبيق واسع لاستراتيجية استهداف الملاحة في الخليج. فقد سعت إيران والعراق إلى الضغط على اقتصاد الطرف الآخر عبر مهاجمة ناقلات النفط والسفن التجارية، مما أدى إلى تدخل الولايات المتحدة وعدد من القوى البحرية لحماية الملاحة. وأظهرت تلك التجربة عدة حقائق استراتيجية منها أن أمن الملاحة البحرية قضية دولية وليست إقليمية فقط، أن تعطيل التجارة البحرية قد يحقق مكاسب سياسية حتى دون تحقيق انتصار عسكري، أن إزالة الألغام وتأمين الممرات البحرية عملية معقدة ومكلفة، وأن حماية السفن التجارية تتطلب موارد عسكرية كبيرة ومستدامة. ولا تزال هذه الدروس تؤثر في التخطيط العسكري للدول المطلة على الخليج حتى اليوم.

سادساً: مضيق هرمز في البيئة الأمنية المعاصرة

أظهرت الأزمات المتكررة في الخليج خلال العقدين الأخيرين أن مجرد التهديد بتعطيل الملاحة في مضيق هرمز يكفي لإحداث تقلبات في الأسواق العالمية، حتى وإن لم يُغلق المضيق فعلياً. فقد أصبحت الأسواق المالية وشركات الشحن والتأمين تتفاعل بسرعة مع أي تصعيد، وهو ما يعكس تحول المضيق إلى أداة ردع اقتصادي ونفسي، إضافة إلى كونه ممراً بحرياً.

وفي هذا السياق، لا يقتصر تأثير مضيق هرمز على الدول المنتجة للنفط، بل يمتد إلى الاقتصادات الصناعية الكبرى التي تعتمد على استقرار إمدادات الطاقة، مما يجعل أمن المضيق قضية ذات أبعاد عالمية.

الفصل الرابع: الحرب غير المتماثلة الإيرانية ، توظيف الجغرافيا في بناء الردع الاستراتيجي

شهد الفكر العسكري العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولاً واضحاً في طبيعة الصراعات المسلحة. فبعد أن كانت الحروب تُحسم غالباً عبر المواجهات التقليدية بين الجيوش النظامية، أصبحت الحروب الحديثة تعتمد بصورة متزايدة على استراتيجيات الاستنزاف، والعمليات غير المتماثلة، والضربات الدقيقة، والحرب الإلكترونية، والطائرات المسيّرة، والعمليات السيبرانية. وفي هذا السياق، برزت إيران بوصفها إحدى الدول التي أعادت صياغة مفهوم الردع من خلال المزج بين الجغرافيا والتكنولوجيا منخفضة الكلفة.

فبدلاً من محاولة مضاهاة الولايات المتحدة أو "إسرائيل" في عدد الطائرات المقاتلة أو حاملات الطائرات أو القدرات الجوية، طورت إيران نموذجاً يقوم على رفع تكلفة أي هجوم عليها إلى مستوى يجعل المكاسب العسكرية المتوقعة أقل من كلفته السياسية والاقتصادية والبشرية. ويعتمد هذا النموذج على دمج البيئة الجغرافية المعقدة مع منظومات الصواريخ والطائرات المسيّرة والقوات البحرية غير التقليدية، ضمن عقيدة عسكرية تعرف باسم منع الوصول وحرمان الخصم من حرية العمل.

أولاً: مفهوم الحرب غير المتماثلة

تشير الحرب غير المتماثلة إلى الصراع الذي يكون فيه طرفا النزاع غير متكافئين في القدرات العسكرية أو الاقتصادية أو التكنولوجية، فيلجأ الطرف الأضعف إلى وسائل وأساليب تقلل من مزايا الطرف الأقوى، وتستهدف نقاط ضعفه بدلاً من مواجهته مباشرة. وتتميز هذه الحروب بعدة خصائص، منها تجنب المواجهة العسكرية التقليدية الشاملة، الاعتماد على المفاجأة والمرونة واللامركزية، استخدام وسائل منخفضة الكلفة وعالية التأثير، استهداف البنية الاقتصادية والنفسية للخصم، توظيف الإعلام والحرب المعلوماتية والعمليات السيبرانية، والسعي إلى إطالة أمد الصراع واستنزاف الموارد. وتتوافق هذه المبادئ مع البيئة الجغرافية الإيرانية، التي تجعل من الصعب على أي قوة خارجية تحقيق نصر سريع وحاسم.

ثانياً: تطور العقيدة العسكرية الإيرانية

بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية عام 1988، خلصت القيادة الإيرانية إلى أن المواجهة التقليدية مع القوى الكبرى ستكون مكلفة وغير مضمونة النتائج. لذلك، اتجهت إلى إعادة هيكلة قواتها المسلحة وفق مبادئ جديدة تقوم على الردع بدلاً من التفوق العسكري، الاستنزاف بدلاً من الحسم السريع، الانتشار اللامركزي بدلاً من التمركز في قواعد كبيرة، الإنتاج المحلي للأسلحة لتقليل آثار العقوبات. تكامل الجغرافيا مع التكنولوجيا لزيادة فعالية الدفاع. وقد أدى هذا التحول إلى بناء منظومة عسكرية يصعب شلها بضربة واحدة، نظراً لتوزع قدراتها على قواعد ومنشآت محصنة، واستخدامها المكثف للأنفاق، والمنصات المتحركة، والقيادة اللامركزية.

ثالثاً: الصواريخ الدقيقة كأداة ردع جغرافي

تُعد القوة الصاروخية العمود الفقري للعقيدة العسكرية الإيرانية، إذ تُستخدم لتعويض النقص في القوة الجوية التقليدية. وتحقق الصواريخ عدة وظائف استراتيجية، أهمها تهديد القواعد العسكرية المعادية، استهداف الموانئ والمطارات والمنشآت الحيوية، تغطية الممرات البحرية، ولا سيما مضيق هرمز، وفرض قيود على حركة الأساطيل البحرية. وتزداد فعالية هذه الصواريخ بسبب الجغرافيا الإيرانية؛ إذ تنتشر منصات الإطلاق داخل الجبال والأنفاق، مما يجعل اكتشافها واستهدافها أكثر صعوبة. ويُظهر هذا التكامل بين التضاريس والسلاح كيف يمكن للجغرافيا أن تضاعف القيمة العملياتية للقدرات العسكرية.

رابعاً: الطائرات المسيّرة وإعادة تعريف الردع

أصبحت الطائرات المسيّرة أحد أهم مكونات القوة الإيرانية، ليس بسبب كلفتها المنخفضة فحسب، بل لأنها توفر مزيجاً من الاستطلاع والضربات الدقيقة والحرب النفسية. وتُستخدم المسيّرات في مراقبة الحدود والسواحل، تعقب السفن، تصحيح نيران المدفعية والصواريخ، تنفيذ هجمات بعيدة المدى، جمع المعلومات الاستخباراتية، واستنزاف الدفاعات الجوية للخصم. وقد أثبتت الصراعات الحديثة أن المسيّرات تستطيع فرض تحديات كبيرة حتى على الجيوش المتقدمة، خصوصاً عندما تُستخدم بأعداد كبيرة أو ضمن هجمات متزامنة.

خامساً: البيئة البحرية والحرب غير التقليدية

اعتمدت إيران في الخليج على مفهوم الأسطول الموزع، الذي يقوم على نشر عدد كبير من الوسائط البحرية الصغيرة بدلاً من الاعتماد على السفن الحربية الكبيرة. ويضم هذا الأسطول الزوارق السريعة، الزوارق المسلحة بالصواريخ، الزوارق غير المأهولة، الغواصات الصغيرة، الألغام البحرية. ويهدف هذا النموذج إلى تشتيت الخصم، تقليل فعالية التفوق البحري التقليدي، زيادة عبء المراقبة والحماية، ورفع كلفة العمليات العسكرية.

ومن منظور اقتصادي، فإن استخدام وسائل منخفضة الكلفة لإجبار الخصم على استخدام وسائل دفاعية مرتفعة الثمن يخلق ما يعرف في الدراسات العسكرية بـ اختلال معادلة الكلفة، حيث يتحمل الطرف الأقوى نفقات تفوق بكثير كلفة الوسائل المستخدمة ضده.

سادساً: الحرب الإلكترونية والسيبرانية

أصبحت الحرب الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الإيرانية، إذ تسعى إلى التأثير في بيئة العمليات عبر التشويش على أنظمة الاتصالات، تعطيل وسائل الملاحة، اعتراض الإشارات الإلكترونية وتنفيذ هجمات سيبرانية على البنية التحتية. ولا تهدف هذه الوسائل إلى تحقيق نصر مستقل، بل إلى دعم العمليات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وزيادة حالة الغموض والارتباك لدى الخصم.

سابعاً: الاقتصاد كجزء من ساحة المعركة

من أبرز سمات الاستراتيجية الإيرانية أنها توسع مفهوم ساحة المعركة ليشمل الاقتصاد العالمي. فالتأثير في حركة الملاحة أو إمدادات الطاقة لا يقتصر على البعد العسكري، بل ينعكس على أسعار النفط والغاز، التضخم العالمي، تكاليف النقل البحري، سلاسل الإمداد، أسواق المال، وثقة المستثمرين وبذلك يصبح الضغط الاقتصادي وسيلة لتحقيق أهداف استراتيجية دون الدخول في مواجهة شاملة.

ثامناً: نقاط القوة والقيود في النموذج الإيراني

1. نقاط القوة: الاستفادة القصوى من الموقع الجغرافي، انخفاض الكلفة مقارنة بالقوات التقليدية، مرونة عالية في الانتشار وإعادة التموضع، صعوبة تدمير القدرات بالكامل بضربة استباقية، قدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي عبر أمن الطاقة.

2. القيود في المقابل: يواجه هذا النموذج تحديات مهمة، من أبرزها التفوق الجوي والتقني للقوى الكبرى، الاعتماد على استمرار قدرة منظومات القيادة والسيطرة على العمل تحت الضغط، التأثير الاقتصادي للعقوبات طويلة الأمد على تطوير بعض التقنيات واحتمال تعرض البنية التحتية المدنية والعسكرية لأضرار كبيرة في حال اندلاع حرب واسعة وصعوبة الحفاظ على وتيرة استنزاف طويلة إذا تحول النزاع إلى مواجهة متعددة.

خاتمة

أثبتت الدراسة أن الجغرافيا لا تزال تمثل أحد أهم عناصر القوة في العلاقات الدولية، على الرغم من التحولات العميقة التي شهدتها التكنولوجيا العسكرية خلال العقود الأخيرة. فالتطور في الذكاء الاصطناعي، والأسلحة الدقيقة، والطائرات المسيّرة، والأقمار الصناعية، لم يؤدِّ إلى تراجع أهمية الموقع الجغرافي، بل ساهم في تعظيم قيمته الاستراتيجية، إذ أصبحت التكنولوجيا وسيلة لتعزيز المزايا الجغرافية وليس لإلغائها.

وتبرز الحالة الإيرانية بوصفها نموذجاً واضحاً لهذا التحول؛ إذ نجحت إيران في دمج خصائصها الجغرافية مع استراتيجية عسكرية غير متماثلة، تقوم على رفع كلفة التدخل العسكري ضدها بدلاً من السعي إلى تحقيق تكافؤ تقليدي مع القوى الكبرى. وقد اعتمدت في ذلك على استثمار موقعها المطل على الخليج العربي وخليج عُمان، وسيطرتها على الضفة الشمالية لمضيق هرمز، وانتشارها في عدد من الجزر الاستراتيجية، إضافة إلى تطوير منظومات صاروخية وطائرات مسيّرة وقوات بحرية خفيفة تعمل ضمن عقيدة منع الوصول وحرمان الخصم من حرية العمل (A2/AD).

كما أظهرت الدراسة أن مضيق هرمز يمثل نموذجاً فريداً للجغرافيا بوصفها أداة استراتيجية ذات أبعاد عسكرية واقتصادية وسياسية في آن واحد. فالمضيق ليس مجرد ممر بحري لنقل الطاقة، بل هو نقطة اختناق تمنح الدولة القادرة على التأثير فيه نفوذاً يتجاوز حدودها الإقليمية، ويطال الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة وسلاسل الإمداد.

ومن ناحية أخرى، كشفت الدراسة أن مفهوم الردع في القرن الحادي والعشرين أصبح أكثر شمولاً؛ فلم يعد يعتمد فقط على امتلاك قوة تدميرية كبيرة، وإنما على القدرة على فرض معادلة تجعل تكلفة استخدام القوة أعلى من العوائد المتوقعة منها. وفي هذا السياق، أصبحت الجغرافيا، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والمعلومات عناصر مترابطة في تشكيل القوة الوطنية.

وتؤكد التجربة الإيرانية أيضاً أن الدول المتوسطة والصغيرة ليست بالضرورة عاجزة عن التأثير في البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، إذا ما أحسنت استثمار خصائصها الجغرافية، وطورت قدرات غير متماثلة تتناسب مع مواردها وإمكاناتها.

الاستنتاجات

1. **استمرار أهمية الجغرافيا:** أثبتت الدراسة أن الجغرافيا ما زالت تمثل أحد أهم محددات القوة العسكرية والسياسية، وأن التطور التكنولوجي لم يؤدِّ إلى إلغاء دورها، بل عزز من قيمتها الاستراتيجية.
2. **الجغرافيا عنصر مضاعف للقوة:** لا تحقق الجغرافيا تأثيرها بصورة مستقلة، وإنما تتضاعف قيمتها عندما تُدمج مع الوسائل العسكرية الحديثة، مثل الصواريخ الدقيقة، والطائرات المسيّرة، والحرب الإلكترونية، وأنظمة الاستطلاع.
3. **نجاح إيران في بناء ردع غير متماثل:** نجحت إيران في تحويل موقعها الجغرافي إلى عنصر رئيس في استراتيجيتها الدفاعية، من خلال توظيف السواحل، والجزر، والجبال، ومضيق هرمز، ضمن منظومة ردع متكاملة تهدف إلى رفع تكلفة أي مواجهة عسكرية.
4. **مضيق هرمز ورقة ضغط استراتيجية:** يمثل مضيق هرمز أحد أهم نقاط الاختناق البحرية في العالم، ويمنح إيران قدرة على التأثير في أمن الطاقة العالمي، حتى دون اللجوء إلى إغلاقه بصورة كاملة، إذ يكفي ارتفاع مستوى التهديد لخلق آثار اقتصادية ملموسة.
5. **تغير طبيعة الردع:** لم يعد الردع قائماً على التفوق العددي أو النوعي فقط، بل أصبح يعتمد على القدرة على استنزاف الخصم اقتصادياً وعملياتياً، وخلق حالة من عدم اليقين بشأن كلفة أي عمل عسكري.
6. **تزايد أهمية أمن الممرات البحرية:** أصبحت حماية الممرات البحرية ونقاط الاختناق جزءاً أساسياً من الأمن القومي للدول المستوردة للطاقة، ولم تعد مسؤولية القوى البحرية الكبرى وحدها.
7. **أهمية التكامل بين الجغرافيا والتكنولوجيا:** تشير التجربة الإيرانية إلى أن فعالية الاستراتيجية الدفاعية الحديثة تعتمد على التكامل بين البيئة الجغرافية والتقنيات العسكرية، وليس على أي منهما بمعزل عن الآخر.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، تقترح الدراسة عدداً من التوصيات لصناع القرار والباحثين:

أولاً: على مستوى التخطيط الاستراتيجي

1. ضرورة إدماج التحليل الجغرافي في إعداد الاستراتيجيات العسكرية والأمنية، وعدم الاكتفاء بتقييم القدرات العسكرية التقليدية.
2. تطوير مراكز متخصصة في الجغرافيا العسكرية والجيوبوليتيك داخل المؤسسات الأكاديمية والعسكرية.
3. تحديث العقائد العسكرية بما يتوافق مع طبيعة الحروب الهجينة وغير المتماثلة.

ثانياً: على مستوى أمن الطاقة

1. تنويع مصادر استيراد الطاقة لتقليل الاعتماد على الممرات البحرية الحساسة.
2. زيادة الاحتياطيات الاستراتيجية من النفط والغاز.
3. الاستثمار في الطاقة المتجددة بوصفها جزءاً من الأمن القومي.
4. تطوير البنية التحتية لخطوط الأنابيب البديلة.

ثالثاً: على المستوى البحري

1. تعزيز القدرات البحرية للدول المطلة على الممرات الاستراتيجية.
2. الاستثمار في أنظمة الوعي بالمجال البحري.
3. توسيع استخدام الطائرات المسيّرة البحرية وأنظمة المراقبة الذكية.
4. تطوير قدرات مكافحة الألغام البحرية وحماية السفن التجارية.

رابعاً: على مستوى التكنولوجيا

1. توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المجال البحري.
2. تطوير أنظمة الإنذار المبكر والاستطلاع الفضائي.
3. الاستثمار في الحرب الإلكترونية والأمن السيبراني.
4. تعزيز القدرات الوطنية في تصنيع المسيّرات والصواريخ الدفاعية.

خامساً: على المستوى الدبلوماسي

1. دعم المبادرات الإقليمية الهادفة إلى حماية حرية الملاحة.
2. تعزيز قنوات الاتصال بين الدول المطلة على الخليج لمنع سوء التقدير العسكري.
3. استخدام الدبلوماسية الوقائية لتقليل احتمالات التصعيد في الممرات البحرية.

آفاق مستقبلية للبحث

تفتح هذه الدراسة المجال أمام عدد من الموضوعات البحثية المستقبلية، من أبرزها:

أ. أثر الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل الجغرافيا العسكرية.

ب. مقارنة بين الاستراتيجية البحرية الإيرانية والاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي.

ت. دور الطائرات المسيّرة في حماية الممرات البحرية.

ث. مستقبل نقاط الاختناق البحرية في ظل التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة.

ج. تأثير التغير المناخي في الجغرافيا الاستراتيجية للممرات البحرية.

تكشف التجربة الإيرانية أن الجغرافيا لا تزال أحد أهم مصادر القوة في القرن الحادي والعشرين، وأن الدول القادرة على دمج مزاياها الطبيعية مع التكنولوجيا الحديثة تستطيع تعويض جوانب مهمة من اختلال ميزان القوى التقليدي. كما تؤكد الدراسة أن الممرات البحرية، والمضائق، والجزر، والعمق الاستراتيجي، ستظل عناصر حاسمة في صياغة السياسات الأمنية والعسكرية، حتى في عصر الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية.

وبناءً عليه، فإن الجغرافيا لم تعد مجرد خلفية تتحرك عليها الجيوش، بل أصبحت منظومة عملياتية متكاملة تشكل أساس الردع، وتحدد مسارات التجارة والطاقة، وتؤثر في قرارات الحرب والسلام. ومن المرجح أن تزداد أهميتها مع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، واتساع الاعتماد على الممرات البحرية، وتطور تقنيات الحرب الدقيقة، مما يجعل فهم العلاقة بين الجغرافيا والقوة ضرورة استراتيجية لصناع القرار والباحثين على حد سواء.

المصادر

1. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS). (2024). **تهديد الصواريخ: نظرة عامة على الصواريخ الإيرانية.**

2. دائرة أبحاث الكونغرس الأمريكي (Congressional Research Service) (2024) **السياسات الخارجية والدفاعية لإيران.**

3. الوكالة الدولية للطاقة (2024). **آفاق الطاقة العالمية 2024. باريس:** الوكالة الدولية للطاقة.

4. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية. (IISS) (2025) **التوازن العسكري 2025.** لندن: روتليدج.

5. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. (SIPRI). (2025) **كتاب سيبري السنوي 2025: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي.** أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

6. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. (EIA). (2024) الممرات العالمية لعبور النفط.

7. أنتوني هـ كوردسمان. (2020) **القوات العسكرية الإيرانية وقدراتها القتالية.** واشنطن العاصمة: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS).

8. أنتوني هـ كوردسمان، وبرايان غولد. (2014) **التوازن العسكري في الخليج.** واشنطن العاصمة: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS).

9. إريك ج. دال. (2013) **الابتكار البحري والاستراتيجية البحرية.** أنابوليس: مطبعة المعهد البحري.

10. لورنس فريدمان. (2013) **الاستراتيجية: تاريخ.** أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

11. كولن س. غراي. (1999) **الاستراتيجية الحديثة.أكسفورد:** مطبعة جامعة أكسفورد.

12. كولن س. غراي. (2009) **جسر الاستراتيجية: النظرية من أجل التطبيق.** أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

13. روبرت د. كابلان. (2012) **انتقام الجغرافيا: ماذا تخبرنا الخريطة عن الصراعات المقبلة والمعركة ضد القدر.** نيويورك: راندوم هاوس.

14. روبرت د. كابلان. (2018) **عودة عالم ماركو بولو. نيويورك:** راندوم هاوس.

15. بول كينيدي. (1987) **صعود وسقوط القوى العظمى. نيويورك:** راندوم هاوس.

16. إدوارد ن. لوتواك. (2001) **الاستراتيجية: منطق الحرب والسلام. كامبريدج:** مطبعة جامعة هارفارد.

17. ألفرد ثاير ماهان. (1890) **تأثير القوة البحرية في التاريخ. بوسطن:** ليتل، براون وشركاه.

18. هالفورد جون ماكيندر. (1919) **المُثل الديمقراطية والواقع. لندن:** كونستابل.

19. جوزيف س. ناي الابن. (2011) **مستقبل القوة. نيويورك:** بابليك أفيرز.

20. باري ر. بوزن. **(2014) الضبط الاستراتيجي: أساس جديد للاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة.** إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل.

21. باري روبين. **(2015) النوايا والقدرات الاستراتيجية الإيرانية. لندن:** بالغريف ماكميلان.

22. جيفري تيل. **(2018) القوة البحرية: دليل للقرن الحادي والعشرين (الطبعة الرابعة). لندن:** روتليدج.

23. ستيفن م. والت. **(1987) أصول التحالفات.إيثاكا:** مطبعة جامعة كورنيل.

24. كينيث ن. والتز. **(1979) نظرية السياسة الدولية. ريدينغ، ماساتشوستس:** أديسون-ويسلي.